

# شروط وأحكام بطاقات الراجحي الائتمانية

الجمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد؛

فيسر مصرف الراجحي أن يصدر هذه البطاقة وفقاً للشروط والأحكام الشريعية، وهي بطاقة تمكن حاملها من السحب النقدي من مكائن الصرف الآلي، والحصول على السلع والخدمات المباحة شرعاً.

وتنظم شروط وأحكام إصدار بطاقات الراجحي العلاقة بين مصرف الراجحي المصدر للبطاقة، وبين العميل حامل البطاقة وتنتشئ علاقة يلتزم فيها المصدر بالدفء عن حامل البطاقة لتقابلها.

ويخضع التعامل بهذه البطاقة للشروط والأحكام الآتية:

**1- البتات عمل وإصدار البطاقة:**

1-1 يصدر المصرف حامل البطاقة ثوبولاً بموجب عقد يبلغ سعره بالتقسية، ويودع حصيلة التمويل في حساب خاص بالبطاقة.
2-1 سيحون البطاقة ممتبناً لدى المصرف، ولا يستخدم المصرف المبلغ المودع في هذا الحساب بأي شكل، ولا يعتبر مبلغ الحساب قرصاً للمصرف، ولا مضموناً عليه.

3-1 في حال إيداع كامل الحد الائتماني في حساب البطاقة، فسيتيح المصرف لحامل البطاقة استخدام المبلغ المودع في حساب البطاقة من خلالا على النحو الذي تنظمه هذه الشروط والأحكام.

4-1 لحامل البطاقة الحق في استخدامها في شراء السلع والخدمات المباحة شرعاً، كما أن له الحق في استخدامها في السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي ضمن الحد المبرمج، في حساب البطاقة، وسيقتاضى المصرف رسوماً عن كل عملية سحب نقدي وفقاً لجدول الرسوم، كما سيطبق الحد الأقصى للسحب النقدي حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.
5-1 أسعار السلع والخدمات التي ترد في كشف الحساب والرسوم البنكية في هذا العقد خالية من أي ضريبة مفروضة على أي سلعة أو خدمات وضريبة القيمة المضافة الطبقية وآية ضريبة غير مباشرة أخرى، تكون مستقفة.

6-1 يقر العميل وقبيل أن كل خدمة أو سلعة يتلقاها أو أي رسوم يدفعها مقابل أي خدمة تقدم له بموجب أو سبب هذا العقد أو توابعه يجوز أن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالقدر الذي تحدده الجهة المختصة في الدولة ويلتزم بدفعها وفقاً للظمام واللوائح وما توخه به الجهة المختصة في الدولة.

7-1 أغراض القفزة (1-6) أعلاه يقصد بالرسوم أو الضريبة أي مبلغ يدفعه العميل مقابل خدمة أو سلعة يقدمها الطرف الأول أو طرف ثالث ذات صلة بالدفء أو توابعه أو عمله تشميل على سبيل المثال لا الحصر: توريد السلع والخدمات المنتزاة بالبطاقة، ورسوم البيع والشراء، والتحويلات الخارجية أو الداخلية وغيرها.

8-1 تسدّد الصرائب غير المباشرة وفقاً للحاكم الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والتشريعات الأخرى التي قد تنطبق من وقت لآخر، ولا يكون الطرف الأول مسؤولاً عن أية فوائد أو غرامات مستقفة على الطرف الثاني بسبب عدم سداد الضريبة أو سبب عكس قيد الضريبة المسددة عن دفعات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

9-1 في حال استخدام البطاقة في السحب أو الشراء في حال عدم البطاقة إعادة المبالغ المستخدمة إلى حساب البطاقة، وفي هذه الحال يعطي المصرف حامل البطاقة وعداً بأن يحيد إلى حد جزأ من الأرباح الشهرية لعقد التمويل بسبب تقدير المصرف المطلق.

10-1 إذا لم يودع العميل المبالغ التي استخدمها في حساب البطاقة حتى تاريخ الاستحقاق يوم 25 من الشهر الميلادي التالي لشهر الاستخدام، فيسخص المصرف الحد الأدنى للسداد (5% من المبلغ المستخدم أو 100 ريال، أيهما أعلى) من الحساب الجاري للعميل، ويودعها في حساب البطاقة.

11-1 لا يمكن إصدار دفتر شيكات أو بطاقات صرف على حساب البطاقة.

**2- الأسعار والرسوم والتكاليف الأخرى:**

<b>طبيعة الرسوم</b>	<b>سيليكتف</b>
الرسوم السنوية	747 ريال سعودي
البطاقة الإضافية	300 ريال
معدل ربح التمويل المصاحب للبطاقة	1% ثابت لكل شهر
معدل النسبية السنوي للتمويل المصاحب للبطاقة	12 <span> </span> %
رسوم الخدمة على العمليات الدولية	2.75%
رسم إعادة إصدار البطاقة	200 ريال سعودي
طلب نسخة من أصل الشراء	150 ريال سعودي
كشف الحساب	شعري
الحد الأدنى للسداد	5% من المبلغ المسجل بكشف الحساب أو 100 ريال سعودي أيهما أعلى
عملية سحب نقدي	75 ريال سعودي
رسم الاعتراض الخاطئ	50 ريال سعودي

1-2 يحق للمصرف تعديل هذه الرسوم، وسيتم إرسال إخطار مكتوب إلى حامل البطاقة عبر عنوانه المسجل أو من خلال القنوات الرسمية للتواصل في غضون 30 يوماً.

3-1 في حالة عدم موافقة حامل البطاقة على تعديل الرسوم، فله تقديم اعتراض للمصرف من خلال القنوات التي يتخجاها المصرف، تم إنحاء الاتفاقية في غضون 14 يوماً من تاريخ الاعتراض. ولا يحق للمصرف المطالبة بأي رسوم أثناء فترة الاعتراض، مالم يستخدم العميل البطاقة، ولا يؤثر الإنهاء في الحقوق والالتزامات التي ترتبت لأي من الطرفين أو عليه في أو قبل تاريخ الإنهاء.

**3- كسوفات حساب البطاقة**

3-1 يمتح مصرف الراجحي حامل البطاقة فترة سماح لمدة لا تقل عن 21 يوماً من تاريخ تنفيذ عملية الشراء أو السحب النقدي.

3-2 يرسل المصرف لحامل البطاقة كشف حساب البطاقة شعبراً بالبريد أو بوسيلة إلكترونية، مشتملا ضمن بنوده الأخرى على القسط الشهري المرابحة المتوقع عليها كضرب دائن، وفي حالة عدم تلقي حامل البطاقة كشف حساب البطاقة فله إبلاغ المصرف وطلب نسخة منه، ولا يكون لتعميل حق الاعتراض بعدم استلام كشف حساب إذا رغب عن مراجعة المصرف دون عذر شعري، ويمكن إرسال كشف حساب البطاقة بالبريد الإلكتروني لحامل البطاقة عند طلبه ويخضع ذلك للأحكام والشروط ذات الصلة.

3-3 في حال قيام المصرف بتقديم خدمات عرض وتنزيل كشف حساب البطاقة من خلال خدماته المصرفية عبر الإنترنت، فيعتبر ذلك بمثابة إرسال كشف حساب البطاقة إذا كان حامل البطاقة مشتركاً بهذه الخدمة.

4-1 في حال حامل البطاقة التحقيق من أن كافة التفاصيل مسجلة ومثبتة بكشف حساب البطاقة وفي حالة وجود تعارض على إخطار المصرف بذلك على الفور، ويعتبر العميل قد قبل بكافة الرسوم/التعاملات إذا لم يتم الإخطار بها من مدة 30 يوماً من تاريخ كشف الحساب.

5-3 يقوم المصرف بحصم الالتزامات المالية المترتبة على استخدام البطاقة فور استخدامها.

6-3 في حال قيام حامل البطاقة باستعمالها في مشتريات أو خدمات تختلف عملتها عن عملة حسابه الجاري (الريال السعودي) فيتم احتيا من حساب البطاقة المبلغ المستحق لتسديد الالتزامات المالية الواردة في كشف الحساب الشهري في تاريخ المبلغ مقابل رسم الخدمة على العمليات الدولية حسب الجدول التوضيحي أدناه، ويتحمل حامل البطاقة الفروق المترتبة على اختلاف أسعار الصرف بين العملات.

جدول بياني يوضح عملية حساب رسم الخدمة على العمليات الدولية:

مبلغ العمليه	سعر الصرف*	المبلغ بالريال	رسم الخدمة على العمليات الدولية	المبلغ المستحق
100 دولار أمريكي	3.75 (ريال/ دولار)	375 ريال	375 * 2.75% = 10.31	385.31 ريال*

\* يعتبر هذا مثالا لتوضيح طريقة تحويل العملة وليس سعر الصرف الحقيقي.

7-3 يتخذ حامل البطاقة بتوفير المبلغ المستحق لتسديد الالتزامات المالية الواردة في كشف الحساب الشهري في تاريخ المبلغ، وإذا لم يسدد حامل البطاقة المبلغ المستحق لثلاثة أسابيع متتالية مع قيام المصرف بإيالة بذلك مسبقاً سيتم إيقاف البطاقة عن التعامل، فإن استمر في الدفع لفترة بعدد هذا المصرف، فإن له أن يرد اسم حامل البطاقة في قائمة العملاء المحظور التعامل معهم في المصرف والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

8-3 للمصرف أن يقوم تلقائياً بحصم الالتزامات المالية المترتبة على حامل البطاقة كلها أو بعضها من أي حسابات أو أموال أو ودائع لديه تخص حامل البطاقة وذلك دونما حاجة إلى تنبيه أو إنداز أو إجراء، كما لا تقبل أي معارضة منه في شأن إجراء هذا الحسم إذا كان سعيها.

9-3 في حال اعتراض حامل البطاقة على أحد عمليات الرسوم وطلبه نسخة من سجل العمليات التي تمت بالبطاقة فيلتزم المصرف بتقديم تلك النسخة، مع تحمل حامل البطاقة الرسوم المتعلقة بتوفيرها.

10-3 تعتبر كافة الإخطارات التي يرسلها المصرف على العنوان المعتمد الخاص بالحساب الجاري لحامل البطاقة نافذة وملزمة.

11-3 يجب على حامل البطاقة أن يقوم على الفور بإخطار المصرف كتابياً بأي تغييرات تطرا على عنوانه.

**4- تجريد البطاقة**

يجوز للمصرف أن يصدر بطاقة أو بطاقات جديدة تلقائياً، مالم تصدر تعليمات بخلاف ذلك، كما يحتفظ المصرف بحقه في عدم إعادة إصدار بطاقة جديدة أو تجديد البطاقة. ويظل حامل البطاقة ملتزماً بهذه الأحكام والشروط وذلك أي تعديلات تطرأ عليها.

**5- استخدام البطاقة**

1-5 تستخدم هذه البطاقة في السحب النقدي، وشراء السلع والخدمات من نقاط البيع التي تقبل بطاقات فيزا/ماستركارد بإدخال الرقم السري.

2-5 يتعهد حامل البطاقة بعدم سحب أي مبالغ بالبطاقة في محلات خلاف أجهزة الصرف الآلي، وعدم تنفيذ سحبوات نقدية (إيدوية) من فروع البنوك بالبطاقة.

3-5 أن استخدام البطاقة متوقف على وجود رصيد دائن في حسابه، وعليه فلا يمكن لحامل البطاقة أن يستخدمها في السحب النقدي أو شراء السلع والخدمات مالم يكن في البطاقة ما يلزم من رصيد، ولا يحق لحامل البطاقة تجاوز رصيدها، ويلتزم حامل البطاقة أن يرد حالاً للمصرف ما يتم قيده من تجاوز على الرصيد، والمصرف حق إلغاء البطاقة حال حدوث تجاوز أو بعده. وأن العميل يتحمل أي مسؤولية ترتب بسبب استخدام البطاقة الأصلية أو الإضافية بما يفرض أحكام هذا البند.

4-5 أن للمصرف -حال استخدام البطاقة- الحسم من رصيدها بما يعادل قيمة السبلع أو الخدمات أو النقد المسدود على الرصيد كل مرة، ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية إذا استحلال سداد قيمة السلعة أو الخدمة بسبب نقصان رصيد البطاقة أو رفض قبولها من نقاط البيع.

5-5 يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام البطاقة لشراء أي سلغ تحرمها الشريعة الإسلامية أو تمنعها الأنظمة. وفي حالة علم المصرف بخالفة الشروط والأحكام الخاصة باستخدام البطاقة، فيسلفي البطاقة فوراً.

6-5 يتعهد حامل البطاقة بعدم الإفصاح عن الرقم السري أي طرف آخر، ويتحمل حامل البطاقة وحدة المسؤولية عن أي معاملة جرت باستخدام البطاقة.

7-5 يتحمل حامل البطاقة كافة الالتزامات الناشئة عن الشراء التي جرت عبر الإنترنت، وفي حال طلب الموقع رمز الحماية، فيستتم إرسال كلمة مرور وأمرة واحدة إلى رقم الحوال المسجل في حساب البطاقة.

8-5 يحق لحامل البطاقة إجراء سحبوات نقدية من مكائبات الصرف الآلي، بحد أقصى 30٪ من حد الائتمان على البطاقة، حسب تعليمات مؤسسة النقد.

**6- البطاقة الإضافية**

يتاح للعميل طلب إصدار البطاقة الإضافية لأفراد عائلته، ويخضع ذلك لتقدير المصرف، كما تخضع البطاقة الإضافية لكافة الشروط والأحكام المطبقة على البطاقة الرئيسية، مع كافة التزاما التي يتمتع بها حاملو البطاقة الرئيسية، وسيجري ربط كافة البطاقات الإضافية بالبطاقة الرئيسية ولن يتم التعامل معها على أنها بطاقات مستقلة.

**7- التوقيع على البطاقة**

يلتزم حامل البطاقة بالتوقيع على البطاقة فور تسلمها، كما يتعهد بعدم تحويل أي شخص آخر باستخدام البطاقة، ولن يتحمل المصرف أي مسؤولية عن الأضرار أو التبعات التي تنشأ عن عدم التزام حامل البطاقة.

**8- شروط السريان ورسوم التجديد وإلغاء البطاقة**

1-1 هذه البطاقة سارية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إصدارها، ويتم تجديدها تلقائياً عند انتهائها لنفس المدة.

2-1 ستحسم رسوم البطاقة من حساب البطاقة في وقت إصدارها وأي إصدار لاحق لها كل عام من تاريخ إصدارها، وفي حال طلب حامل البطاقة إعادة إصدارها بسبب فقدان أو التلف فستحصم الرسوم من حساب البطاقة.

**9- إلغاء البطاقة**

1-9 لحامل البطاقة الحق في طلب إلغائها بموجب إخطار خطي منه للمصرف قبل موعد خصم الرسوم بـ(45) يوماً على الأقل، ويعتبر طلب الإلغاء من جانب العميل في مثل هذه الحالة إخطاراً بفسخ الشروط والأحكام من جانب واحد وذلك دون المساس بحق المصرف في معارضة الفسخ أو بحقوقه التي ترتب بسبب الفسخ من جانب واحد.

2-9 للمصرف الحق في إلغاء البطاقة قبل نهاية مدها الأصلية أو المجددة في حال مخالفة حامل البطاقة لعهد الشبوط والأحكام أو لسوء الاستخدام، أو لعير ذلك من الأسباب الموجبة، مع استحقاق العميل استرداد ما يقابل المدة المتبقية من رسوم الإصدار أو تعديدها إذا كان الفسخ بسبب من المصرف.

3-9 للمصرف الحق في إلغاء البطاقة عند عدم استلام العميل للبطاقة المجددة بعد (45) يوماً من إخطاره بتجديدها.

4-9 للمصرف الحق في إلغاء البطاقة أو إيقافها في حال تعثر حامل البطاقة في سداد أي مديونية أخرى مستقفة عليه لصالح المصرف خلال 30 يوماً من تاريخ إخطاره بالتعثر. ولن يتعسب المصرف على العميل أي رسوم بعد إيقاف البطاقة، وسيبرد المصرف للعميل جزء من رسوم الإصدار بما يعادل الفترة المتبقية بعد إيقاف البطاقة.

5-9 للمصرف الحق في خصم أو عكس قيود أي مبلغ يتم إيداعه في حساب البطاقة بسبب الخطأ الآلي أو البشري أو التعدي على عقود العميل.

6-9 ترتب على الإلغاء، في الحالات المذكورة في الفقرات (1-9) و(2-9) و(3-9) و(4-9) حلول جميع المبالغ غير المسددة للمصرف سواء المستحقة في إصدار البطاقة، أو تجديدها، أو إعادة إصدارها، أو إصدار بديل لها، أو المترتبة على استخدامها، بحيث تكون حساباً مستحقة وواجبة الدفع فوراً ويتعهد العميل ويلتزم بسدادها فوراً دفعة واحدة، ويقر بحق المصرف في خصمها من حساب أي بطاقة أخرى أو من الحساب الجاري أو من الحساب البنكي الأخرى، أو يقبدها على أي من هذه الحسابات وإن أدى ذلك إلى انكشاف الحساب، ويتحمل العميل وحده ما ترتب على ذلك من آثار.

7-9 يلتزم حامل البطاقة في حال فقدها أو سرقتها بإحالة مركز البطاقات داخل المملكة العربية السعودية أو من خارجها على الهاتف ذي الرقم 0920003744، أو الفاكس ذي الرقم 06070546011(1)، أو بإلغ أي مركز للفيزا/ماستركارد في أي بنك في الخارج، وفي كلتا الحالتين يجب إبلاغ مركز بطاقات الراجحي، ويقر حامل البطاقة بتحملة دون المصرف كامل المسؤولية المبالغ والأضرار المترتبة من حين فقدها البطاقة إلى ساعة الإبلاغ في التعاصات داخل المملكة وخارجها بحيث لا تتجاوز تلك المبالغ والأضرار المبلغ المتوفر في البطاقة وقت فقدانها، مع وقف الرسوم المذكورة في فقره (1-2) في حال إصدار بطاقة بديلة عن البطاقة المفقودة أو المسروقة.

8-9 لا يتحمل المصرف أي مسؤولية أو التزام تجاه العميل في قيام حامل البطاقة باستخدام بطاقته في الحصول على بضائع أو خدمات بموجب بطاقته عند اختلاف مواصفات البضائع أو المشتريات عما جرى به التعاقد بين حامل البطاقة وقابلها، وكذا استخدامها في عمليات السحب النقدي من خلال مكائن الصرف الآلي، ولحامل البطاقة تقديم اعتراض مطالباً للتناكُذ من صفة العمليه، ولا يحق لحامل البطاقة طلب وقف الحسم من رصيدها بسبب اختلاف مواصفات البضاعة أو لأي سبب آخر كما لا يتحمل المصرف مسؤولية رفض الحارات لقبول البطاقة أو في حال وجود خلل في أجهزة نقاط البيع أو أجهزة الصرف الآلي ولا يعتبر طرفاً في أي علاقة يرتبط بها حامل البطاقة مع الغير بموجب البطاقة.

9-9 للمصرف الحق في تعديل الشروط أو الرسوم سواء بالزيادة أو النقص أو الإضافة أو الحذف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما لا يخل بحقوق حامل البطاقة المكتسبة بهذا الاتفاق خلال مدة صلاحية البطاقة، ومع مراعاة ما تقتضيه الأنظمة المعمول به بشأن الإبلاغ والإعلان عن تعديل الشروط، والمصرف وقف استخدام البطاقة أو تعميدها إذا رأى -وفق تقديره- أن ذلك ضروري لحماية العميل أو المصرف، وله رفع الوقت أو التجديد عند زوال الأسباب الداعية لذلك.

10-9 يؤكد حامل البطاقة على احتمال ودقة المعلومات المقدمة إليه، ويخطر المصرف بأي تغييرات أو تفاصيل العقد، ويمنح مصرف الراجحي الحق في الحصول على أي إعطاء أو معلومات إلى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية أو جهة أخرى.

11-9 يبدأ سريان هذه الشبوط والأحكام، اعتباراً من تاريخ قبولها ويعتبر توقيع العميل على الطلب المتضمن لعهد الشبوط والأحكام إقراراً بذلك القبول.

12-9 يتخذ العميل البطاقة إقراراً من جانب العميل باستلامها وقبضها وحصوله على رقمها السري وإسقاط من جانبه لخيار شرط الإلغاء، المشار إليه في البند التالي من هذه الشبوط والأحكام.

13-9 يحق لحامل البطاقة إلغاء البطاقة في غضون 10 أيام من استلامها دون تحميلة أي رسوم إلغاء ما لم يتم بتفعيل البطاقة.